Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 796-814
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.39

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

An Analysis of the Relationship Between Financial Depth and Domestic Investment in Iraq during the Period (2004-2022)

Hatem Kareem Ahmed* [A], Abubaker Abed Hammad [B]
[A] College of Administration and Economics/University of Samarra
[B] College of Administration and Economics/ Tikrit University

Keywords:
Financial Depth, Domestic Investment, Domestic Credit, Gross Domestic Product, Iraq.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	08 Sep. 2025
Received in revised form	29 Sep. 2025
Accepted	12 Oct. 2025
Available online	30 Sep. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Hatem Kareem Ahmed
College of Administration and Economics/University of Samarra

Abstract: This study examines the relationship between financial depth indicators and domestic investment in Iraq over the period 2004–2022. It focuses on key measures of financial development, including money supply (M2) as a percentage of GDP, bank credit extended to the private sector, and the number of commercial and state-owned bank branches. The analysis reveals a positive relationship between financial depth and domestic investment, where higher levels of money supply and private sector credit were associated with increased investment. In addition, the expansion of banking branches improved access to financial services, thereby stimulating investment activities, particularly in the private sector. However, the findings also indicate that security and political challenges weakened this relationship during certain periods, negatively affecting the efficiency of the financial system. The study concludes that enhancing financial stability and deepening financial development are essential for fostering investment in Iraq. It recommends expanding banking networks in remote areas, increasing financing for small and medium-sized enterprises, and creating a supportive regulatory and legislative environment. Furthermore, it highlights the importance of stronger coordination between fiscal and monetary policies, alongside improved banking governance and anti-corruption measures, to strengthen the role of the financial sector in promoting investment and achieving sustainable economic growth.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 796-814
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.39

تحليل واقع العلاقة بين العمق المالي والاستثمار المحلي في العراق للمدة (2004-2022)

حاتم كريم احمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة سامراء

أبو بكر عبد حماد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والاستثمار المحلي في العراق خلال المدة (2004 –2022). وتسعى إلى تحديد مدى مساهمة قطاع التطور المالي، المتمثل في مؤشرات العرض النقدي (M2)كنسبة من الناتج المحلي، والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص، وعدد من فروع المصارف التجارية والحكومية، في تحفيز الاستثمار المحلي، كما تهدف الدراسة إلى تقديم صورة شاملة عن التغيرات التي شهدها القطاع المالي العراقي خلال العقدين الماضيين، وكيفية تأثير هذه التغيرات على القرارات الاستثمارية في البلاد.

إذ أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة طردية بين مؤشرات العمق المالي والاستثمار المحلي في العراق، إذ كلما زادت مستويات العمق المالي (خصوصاً في مؤشر العرض النقدي والائتمان الممنوح للقطاع الخاص)، ارتفعت معدلات الاستثمار المحلي، ارتفعت، كما أظهر التوسع في عدد فروع المصارف التجارية والحكومية دوراً مهماً في تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، الأمر الذي ساعد على تنشيط الأنشطة الاستثمارية، خصوصاً في القطاع الخاص ومع ذلك، بينت النتائج وجود فترات شهدت ضعفاً في هذه العلاقة نتيجة التحديات الأمنية والسياسية التي انعكست سلباً على كفاءة الجهاز المالي.

توصلت الدراسة بضرورة دعم استقرار وتطوير النظام المالي في العراق من خلال تعزيز العمق المالي، توصي الدراسة بتوسيع شبكة فروع المصارف في المناطق النائية، وزيادة حجم التمويل الموجه إلى القطاع الخاص، لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما تؤكد على أهمية تهيئة بيئة تنظيمية وتشريعية محفزة للاستثمار، وتعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية بما ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية. وأخيراً، تشدد على ضرورة الارتقاء بمستويات الحكومة المصرفية ومكافحة الفساد لضمان فاعلية أكبر للقطاع المالي في دعم الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

الكلمات المفتاحية: العمق المالي، الاستثمار المحلي، الائتمان المحلي، الناتج المحلي، العراق.

المقدمة

يُعد العمق المالي من المفاهيم الاقتصادية الحديثة التي تحظى باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية والمالية، لما له من دور مهم في تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الاستثمار، عبر تطوير النظام المالي وتعزيز قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على تقديم التمويل والخدمات المالية المتنوعة. فكلما كان النظام المالي أكثر تطورًا وشمولًا، كان أكثر قدرة على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية، مما ينعكس إيجابًا على النشاط الاقتصادي العام.

أما الاستثمار المحلي، فيُعد أحد المرتكزات الرئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، لكونه يساهم في رفع مستويات الإنتاج والتشغيل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي،وتتأثر حركة

الاستثمار المحلي بعوامل عدة، من أبرزها مدى تطور النظام المالي وعمقه وهو ما يمكّن المستثمرين من الحصول على مصادر التمويل بكفاءة أعلى وبتكاليف أقل.

وفي ضوء واقع الاقتصاد العراقي، الذي شهد تحولات هيكلية واسعة بعد عام 2003، برزت الحاجة الملحّة إلى إصلاح النظام المالي وتعميقه بما يواكب متطلبات التنمية الاقتصادية، غير أنّ أسئلة عديدة ما زالت قائمة بشأن مدى قدرة هذا التطور في النظام المالي على تحفيز الاستثمار المحلي، لاسيما في ظل التحديات المستمرة التي يواجهها العراق، مثل ضعف القطاع المصرفي، وقصور الإطار التشريعي، وعدم استقرار البيئة الاستثمارية.

تنبع أهمية هذا البحث من سعيه إلى تحليل العلاقة بين العمق المالي والاستثمار المحلي في العراق خلال المدة (2004–2022)، وذلك من خلال دراسة المؤشرات الكمية ذات الصلة للكشف عن طبيعة هذه العلاقة واتجاهها، كما يهدف البحث إلى الخروج بجملة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في مساعدة صانعي القرار على رسم السياسات المالية والاستثمارية الملائمة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل العلاقة بين العمق المالي والاستثمار المحلي في العراق خلال المدة (2004–2022)، وذلك لما لهذا الموضوع من دور محوري في توضيح قدرة النظام المالي العراقي على دعم الأنشطة الاقتصادية وتحفيز الاستثمار كما تبرز أهمية الدراسة في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي، لا سيما ضعف أداء القطاع المصرفي واعتماده الكبير على التمويل الحكومي، الأمر الذي يجعل من الضروري البحث عن آليات لتعزيز كفاءة الأسواق المالية بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة هذه الدراسة في ضعف العلاقة بين القطاع المالي والاستثمار المحلي في العراق، إذ يعكس ذلك قصور النظام المالي عن أداء دوره في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة الاستثمارية المنتجة ويعود هذا الضعف إلى مجموعة من العوامل أبرزها محدودية الائتمان الموجه للقطاع الخاص، ضعف البنية التحتية المالية، قصور السياسات المصرفية، فضلا عن تأثير التحديات الأمنية والسياسية التي أضعفت كفاءة المؤسسات المالية ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة طبيعة العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والاستثمار المحلي في العراق خلال المدة (2004–2022)، وبيان مدى إسهامها في دعم الأنشطة الاقتصادية وتحفيز النمو.

فرضية الدراسة: تقوم فرضية الدراسة على أن هناك علاقة طردية بين العمق المالي والاستثمار المحلي في العراق خلال المدة (2004-2022)، أي إن تطور مؤشرات العمق المالي يسهم بشكل إيجابي في تعزيز حجم الاستثمار المحلي.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والاستثمار المحلي في العراق للمدة (2004–2022)، من خلال التعرف على طبيعة التطورات التي شهدتها مؤشرات العمق المالي والاستثمار المحلي خلال المدة المذكورة، وقياس أثر هذه المؤشرات على الاستثمار المحلي، بما يساهم في بيان الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام المالي في دعم الأنشطة الاستثمارية وتحفيز النمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض الإطار النظري لمفهومي العمق المالي والاستثمار المحلي، وبيان أهميتهما الاقتصادية، فضلاً عن توضيح مؤشرات القياس المرتبطة بهما. كما استُخدم المنهج الكمي من خلال تحليل البيانات السنوية الخاصة بمؤشرات العمق المالي والاستثمار المحلي في العراق للمدة (2004-2022)، باستخدام الأساليب الإحصائية

والاقتصادية لقياس طبيعة العلاقة بينهما، والتعرف على اتجاهات هذه العلاقة وأثرها في دعم النشاط الاستثماري المحلي.

البعد الزماني والمكاني للدراسة:

❖ **البعد الزماني:** تغطي الدراسة المدة (2004–2022).

❖ **البعد المكاني**: تقتصر الدراسة على الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول: الإطار النظري للعمق المالي والاستثمار المحلي

المطلب الأول: العمق المالي (مفهوم، أهمية، أهداف، مؤشرات):

أولاً. مفهوم العمق المالي: يحتل العمق المالي أهمية كبيرة، إذ يعكس التطور للقطاع المالي من خلال توسع الأسواق وتقديم الخدمات المالية وتنوع اشكال الأدوات المالية، وقد اختلفت آراء المفكرين والمؤسسات الاقتصادية في تقديم مفهوم العمق المالي، إذ يعرف العمق المالي بأنها الزيادة في توفير الخدمات المالية المستهدفة شريحة واسعة من المجتمع، إذ يعبر عن رفع حجم عرض النقود (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو بعض مؤشرات الأسعار، إذ إن كل زيادة في مستوى السيولة في الاقتصاد يقابلها زيادة في حجم الاستثمارات التي تؤدي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، (علي واحمد، 527:2021) كما عرفه البنك الدولي على أنه الزيادة مخزون الأصول المالية، مما يعكس قدرة المؤسسات المالية على تعبئة الموارد المالية بكفاءة لدعم التنمية الاقتصادية، وفي الاقتصادات النامية على وجه الخصوص، وتعد الأسواق المالية عاملًا رئيسا لتحسين كفاءة تحديد الأسعار بشكل أكثر دقة وتناسقًا، مما يعزز من فعالية الأداء الاقتصادي الكلي (الزهاري، ليلى، 2024: 6)، فضلا عن ذلك يعبر العمق المالي عن ودائع المصارف التجارية مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، إذ يساعد النشاط الاقتصادي عن طريق تعبئة المدخرات للتوجيه نحو الاستثمار بهدف رفع القدرة الإنتاجية للمشاريع الصناعية والخدمية، (السنجري والنعيمي، 2022: 138)، ومما سبق فأن العمق المالي يؤكد على الخدمات التي تقدمها المصارف بشكل أساسي، من حيث النوع والكمية، بهدف جمع المدخرات وتوجيهها نحو التوظيف الأفضل في الاقتصاد (خلف ورشيد، 2017: 336).

ثانياً. أهمية العمق المالي: تتمثل أهمية العمق المالي من خلال الآتي: (طرشي واخرون، 2019: 114):

أ. **تعزيز التبادل التجاري**: يزيد العمق المالي من كفاءة تبادل السلع والخدمات من خلال توسيع نشاط المؤسسات المالية، مما يدعم النمو الاقتصادي.

ب. **اتخاذ قرارات استثمارية عقلانية**: يشجع العمق المالي الأفراد على توظيف مدخراتهم في أدوات مالية متنوعة مثل الودائع المصرفية والأسهم والسندات، مما يعزز الاستثمار والادخار.

ج. **إدارة المخاطر والتنويع**: يوفر القطاع المالي أدوات مالية متنوعة تساعد في توزيع المخاطر وتقليل مخاطر السيولة، مما يعزز الكفاءة الاقتصادية من خلال الابتكارات المالية.

د. **تقليل عدم تماثل المعلومات**: يساهم استخدام التكنولوجيا والتنظيم الجيد في تحسين تدفق المعلومات، مما يقلل من حالات عدم التماثل المعلوماتي ويدعم قرارات استثمارية أكثر استنارة.

ه. **زيادة رأس المال الخاص**: يعمل العمق المالي على تحويل التمويل من الاعتماد على الحكومة إلى الاعتماد على المؤسسات المالية الخاصة، مما يعزز كفاءة تخصيص الموارد.

و. **تحسين كفاءة القطاع المالي**: يؤدي تطوير الإشراف والتنظيم إلى زيادة استقرار القطاع المالي وتعزيز قدرته التنافسية، مما يدعم النمو الاقتصادي الشامل.

ثالثاً. اهداف العمق المالي: من أبرز أهداف العمق المالي ما يأتي: (العبيدي، 2020: 9):

1. **تقوية كفاءة تقديم الخدمات المالية**: يساهم العمق المالي في تعزيز كفاءة الخدمات المالية من خلال تطوير آليات تبادل الخدمات المالية، مما يؤدي إلى زيادة سرعة وجودة المعاملات المالية.
2. **اتخاذ قرارات استثمارية سليمة**: العمق المالي يساعد الأفراد والمستثمرين على استثمار مدخراتهم بشكل أفضل من خلال توفير بيئة مالية متطورة وخدمات مصرفية متنوعة.
3. **تقليل المخاطر الاستثمارية:** تنويع الأدوات المالية يساعد على توزيع المخاطر بشكل أوسع وأكثر كفاءة، مما يساهم في تقليل احتمالية الخسائر.
4. **تحسين تدفق المعلومات**: استخدام التكنولوجيا المالية يساهم في تسريع تبادل المعلومات وتقليل مشاكل عدم التماثل في المعلومات بين المتعاملين في الأسواق المالية، وهذا يعزز كفاءة وفعالية النظام المالي.
5. **تعزيز مرونة الاقتصاد:** تطوير الأسواق المالية يساعدها على مواجهة الصدمات الاقتصادية وامتصاص آثارها السلبية، مما يقلل من حدة التقلبات المالية.

رابعاً. مؤشرات العمق المالي في المؤسسات المالية: يُعد قياس العمق المالي أمرًا ضروريًا لتقييم مدى تطور القطاعات المالية ودرجة نموها، وتتنوع المؤشرات المستخدمة في هذا القياس، والتي تختلف باختلاف مستوى التطور المالي للبلد والظروف الاقتصادية التي يمر بها، وتتميز هذه المقاييس الكمية بمزيد من الموثوقية كأدوات لقياس العمق المالي، ومن أبرز هذه المؤشرات ما يأتي:

1. **نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (LC/GDP):** يعد أحد المؤشر التي توضح درجة العمق القطاع المالي، فهوا يقيس حجم الائتمان التي تقدمها المؤسسات المالية للشركات والأفراد (القطاع الخاص) مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، وإن زيادة هذا النسبة من الائتمان ينعكس بشكل مباشر على الاستثمار والنمو الاقتصادي، إذ يستخدم هذا المؤشر لقياس مستوى النمو للقطاع المالي من حيث تقديم الخدمات المالية وتحسين الوساطات المالية، فضلا عن هذا المؤشر يقيس بشكل دقيق كمية الأموال الموجهة للقطاع الخاص أكثر من المقاييس الأخرى (احمد والنعيمي، 2022: 383).
2. **نسبة السيولة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP):** يعد من المؤشرات البسيطة لقياس مدى العمق المالي لاقتصاد ما، إذ يشمل العملة بالتداول وجميع الودائع مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لتطور الأسواق المالية في اقتصادات الدول المتقدمة ظهرت ودائع ذات مدى طويل تمت اضافتها لمكونات عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) التي تساعد بنسبة عالية في زيادة التوظيفات للقطاعات المالية، إذ إن الزيادة في نسبة المؤشر تعبر عن زيادة في العمق المالي (حسن، 2024: 1769).

المطلب الثاني: الاستثمار المحلي (مفهوم، أهمية، أهداف، العوامل المحددة)

أولاً. مفهوم الاستثمار المحلي: يعد الاستثمار المحلي الخاص من أهم الدعائم التي تقوم عليها الاقتصادات الوطنية، إذ يلعب دورًا محوريًا في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. فكلما ازدادت حيوية القطاع الاستثماري، انعكس ذلك إيجابًا على متانة الاقتصاد وقدرته على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية. ولا تقتصر أهمية الاستثمار الخاص على تعزيز الناتج القومي فحسب، بل تمتد لتشمل توفير فرص العمل، وتحفيز الابتكار، وزيادة الإنتاجية، وتنويع مصادر الدخل، مما يسهم في تحقيق الاستقرار المعيشي ورفع مستوى الرفاهية المجتمعية. إذ يعرف الاستثمار بشكل عام بأنه ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي يُوجه خلال فترة زمنية محددة لاقتناء معدات إنتاجية وإنشاءات جديدة وإحداث تغيير في المخزون السلعي. (مقصود، 2019: 23)، كما يُعرف الاستثمار المحلي

الخاص بأنه استثمار يمتلكه أفراد أو مؤسسات وطنية، ويتمتع عادة بأولوية وتشجيع أكبر مقارنة بالاستثمارات الأجنبية في العديد من الدول. (رمضان، 2007: 36)، وتُعرَّف أيضا الاستثمارات المحلية على أنها توظيف رؤوس الأموال في مختلف المجالات الاستثمارية المتاحة ضمن السوق المحلي، بغض النظر عن الأدوات المستخدمة في هذا الاستثمار، وبناءً على ذلك، تُعد الأموال التي تستثمرها المؤسسات داخل حدود الوطن استثمارات محلية، سواء تم ذلك من خلال المشاريع، أو العملات الأجنبية، أو الأوراق المالية، أو أي أداة استثمارية أخرى (احمد، 2015: 22).

ومما سبق يمكن تعريف الاستثمار المحلي الخاص بأنه استثمار الأموال من قبل مواطني الدولة أو مؤسساتها الخاصة في المشاريع الاقتصادية المحلية، باستخدام رؤوس أموال وطنية ودون تجاوز الحدود الجغرافية للبلد. ويحظى هذا النوع من الاستثمار بأهمية كبيرة في العديد من المجتمعات نظراً لمساهمته المباشرة في تنمية الاقتصاد الوطني، فضلا عن كفاءته الإدارية وسرعة اتخاذ القرارات مقارنةً بالاستثمار الأجنبي أو الحكومي.

ثانياً. أهمية الاستثمار المحلي: يمثل الاستثمار حجر الأساس في بناء الاقتصادات، حيث يُحفز النمو ويخلق فرص العمل ويعزز الابتكار، وهو الذي يحوّل المدخرات إلى مشاريع منتجة، وتبرز أهميته من خلال الآتي (الحبيب وعصام، 2022: 21-22) و(الخفاجي والسبعاوي، 2023: 5-6):

1. **تعزيز الدخل القومي وبناء الثروة الوطنية:** يُسهم الاستثمار المحلي في تنمية الموارد المتاحة واستغلالها بشكل أمثل، مما يؤدي إلى زيادة قيمتها الاقتصادية وتعظيم منفعتها للمجتمع، ومن ثم رفع مستوى الدخل القومي وبناء ثروة وطنية مستدامة.
2. **دفع عجلة التطور التكنولوجي:** يساعد الاستثمار المحلي في إدخال التقنيات الحديثة وتوطينها، مع تكييفها مع احتياجات المجتمع وبيئته المحلية، مما يُحسّن جودة الإنتاج ويزيد من كفاءة العمليات الاقتصادية.
3. **مكافحة الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشة:** يساهم الاستثمار المحلي في خفض معدلات البطالة من خلال استيعاب الأيدي العاملة، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتمكينهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية والتعليمية والثقافية كما إن توفير الدخل يعزز قدرة الأفراد على تحقيق طموحاتهم وتنمية مهاراتهم، مما يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية وإلى جانب ذلك، يسهم العمل في تطوير قدرات العاملين وتحسين أساليب الإنتاج، بما يرفع من الكفاءة والطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ككل.
4. **تعزيز التنمية المستدامة:** يُسهم الاستثمار المحلي في بناء اقتصاد قوي قادر على مواجهة التحديات، من خلال تحسين البنية التحتية، ورفع مستوى التعليم، ودعم الابتكار، مما يضمن نمواً مستداماً وشاملاً.
5. **تنمية البنية التحتية للمجتمع:** يُسهم الاستثمار المحلي في تطوير المرافق الأساسية كتشييد المباني وشق الطرق وبناء المرافق الخدمية، مما يُحسن جودة الحياة ويدعم التنمية العمرانية والاقتصادية.
6. **تعزيز الموارد المالية للدولة:** من خلال زيادة الإيرادات الضريبية إذ تُسدد المشاريع الاستثمارية ضرائب للحكومة، مما يُدعم الخزينة العامة ويمكن الدولة من تمويل المشاريع التنموية والخدمات العامة، التي توجه هذه الموارد نحو تحسين التعليم، والصحة، والبنية التحتية، مما يعود بالنفع على المجتمع ككل.

7. **تفعيل السياسة الاقتصادية للدولة:** يُوجه الاستثمار المحلي نحو المشاريع الاستراتيجية كإنشاء مشاريع عامة أو خاصة التي تُحفز النمو الاقتصادي وتلبّي احتياجات المجتمع. كما ويُسهم في استثمار أموال المدخرين وتحويلها إلى مشاريع منتجة، مما يُولّد عوائد مالية لهم ويُحفز الدوران الاقتصادي.
8. **تعزيز الاستقرار الاقتصادي:** يُساعد الاستثمار المحلي في تحقيق التوازن بين الادخار والاستهلاك، ويدعم سياسات الدولة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي.

ثالثاً. أهداف الاستثمار المحلي: للاستثمار المحلي اهداف متعددة نتناولها بالآتي (الزين، 2013: 43-44):

1. **تعزيز القدرة الإنتاجية:** زيادة إنتاج السلع والخدمات محلياً لتلبية احتياجات الأفراد، تقليل الاعتماد على الواردات، وتعزيز الصادرات لتحسين ميزان المدفوعات.
2. **تحفيز التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج**: استغلال الموارد المتاحة (العمالة، رأس المال، الأراضي، والإدارة) لخلق فرص عمل ورفع كفاءة الاقتصاد.
3. **تعزيز مكانة الدولة دولياً**: بناء قاعدة اقتصادية قوية عبر الاستثمار المحلي الخاص لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي على المستوى الدولي.
4. **تمكين الأفراد وتعزيز الأمن المجتمعي**: تغيير السلوكيات نحو الانضباط والمشاركة في المشاريع الإنتاجية لتعزيز دور الفرد في بناء المجتمع وضمان أمن الوطن.
5. **التطوير التكنولوجي والابتكار**: تحديث أساليب الإنتاج والتكنولوجيا لتلبية متطلبات الدولة والمواطنين بكفاءة أعلى.
6. **تحقيق العدالة الاقتصادية**: توزيع عادل للثروة والدخل بين أصحاب عوامل الإنتاج لضمان استقرار اجتماعي واقتصادي.
7. **تعميق التصنيع المحلي**: زيادة القيمة المضافة للسلع والخدمات المحلية، خاصة الوسيطة، لتعظيم العوائد الاقتصادية.
8. **زيادة الإنتاجية والأرباح**: رفع حجم الإنتاج السلعي والخدمي القابل للتسويق، مما يحقق دخولاً أعلى لعوامل الإنتاج، ويزيد الأرباح والدخل الوطني.

رابعاً. العوامل المحددة للاستثمار: يتحدد حجم الاستثمار المحلي في الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من العوامل الاقتصادية الرئيسة التي تؤثر بشكل مباشر على قرارات المستثمرين. تتمثل أهم هذه العوامل في (جاسم واخرون، 2021: 76):

1. **سعر الفائدة:** يعد أحد أهم محددات الاستثمار، إذ يمثل التكلفة التي يتحملها المستثمر مقابل الحصول على التمويل، وتظهر العلاقة العكسية واضحة بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار، إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكلفة الاقتراض مما يثبط النشاط الاستثماري، بينما يشجع انخفاضها على زيادة الاستثمارات.
2. **التطور التكنولوجي**: الذي أصبح عاملاً حاسماً في تحفيز الاستثمارات الجديدة، فالتقدم التقني المستمر يتطلب استثمارات متجددة في الآلات والمعدات الحديثة لتعزيز الإنتاجية والتنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.
3. **الكفاية الحدية لرأس المال**: التي تمثل العائد المتوقع من الاستثمار، إذ توجد علاقة طردية واضحة بينها وبين حجم الاستثمار، فكلما ارتفعت الكفاية الحدية لرأس المال (العائد المتوقع)، زادت الحوافز للاستثمار.

4. **درجة المخاطرة:** تؤثر سلباً على القرارات الاستثمارية، فالمستثمرون عادة ما يتجنبون البيئات عالية المخاطر، مما يبرز أهمية توفير بيئة استثمارية مستقرة من خلال السياسات والتشريعات الداعمة.
5. **درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي**: يعد شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات، فالاستقرار السياسي والاقتصادي يخلق بيئة مواتية للاستثمار، بينما يؤدي عدم الاستقرار إلى تراجع الثقة وتراجع التدفقات الاستثمارية.

المطلب الثالث: العلاقة بين العمق المالي والاستثمار المحلي

العلاقة بين العمق المالي والاستثمار المحلي تُعدّ من الموضوعات المركزية في الاقتصاد الحديث، إذ يشير العمق المالي إلى مدى تطور ونضج النظام المالي في اقتصاد ما، بما في ذلك حجم وكفاءة المؤسسات المالية، وتنوع الأدوات المالية المتاحة، وقدرتها على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة. كلما زاد عمق النظام المالي، أصبح أكثر قدرة على توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية بكفاءة، مما يعزز بدوره الاستثمار المحلي. (عبد الله وعبطان، 2022: 450-451)

من الناحية النظرية، يؤثر العمق المالي بشكل إيجابي على الاستثمار المحلي من خلال قنوات رئيسة عدة وذلك من خلال المساهمة في تقليل تكلفة التمويل، إذ إن وجود نظام مالي متطور يضمن توفير السيولة الكافية ويقلل من مخاطر الائتمان، مما يشجع المستثمرين على الاقتراض لتمويل مشاريعهم ويعمل على تحسين تخصيص الموارد، إذ إن الأسواق المالية العميقة تتيح تقييم الفرص الاستثمارية بدقة أكبر من خلال آليات مثل أسعار الفائدة التنافسية وتوافر المعلومات المالية الشفافة، كما يؤدي تنوع الأدوات المالية، مثل الأسهم والسندات والمشتقات المالية، إلى توزيع المخاطر بشكل أفضل، مما يقلل من تردد المستثمرين في الدخول في مشاريع طويلة الأجل، فضلا عن ذلك يُسهم العمق المالي في تعزيز ثقة المستثمرين من خلال توفير بيئة مالية مستقرة، حيث تكون المؤسسات المالية قادرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية دون انهيار النظام ككل، وهذا الاستقرار يشجع القطاع الخاص على زيادة الاستثمارات المحلية، سواء من خلال التوسع في المشاريع القائمة أو إنشاء مشاريع جديدة كذلك أن العمق المالي يعزز الشمول المالي، مما يسمح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالحصول على التمويل، وهو ما ينعكس إيجاباً على الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد (طرشي وبوفليح، 2016: 42-43)

على الجانب الآخر، يمكن أن يؤدي ضعف العمق المالي إلى تقييد الاستثمار المحلي بسبب نقص التمويل أو ارتفاع تكلفته، مما يدفع بعض المستثمرين إلى الاعتماد على التمويل الذاتي أو اللجوء إلى الأسواق الخارجية، وهو ما قد لا يكون متاحاً للجميع. كما إن عدم كفاءة النظام المالي قد يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، إذ يتم توجيه الأموال إلى مشاريع غير منتجة بدلاً من الفرص الاستثمارية الأكثر جدوى.

ومن ثم، فأن العلاقة بين العمق المالي والاستثمار المحلي هي علاقة طردية في الغالب، إذ يعمل النظام المالي المتطور كحافز رئيس لزيادة الاستثمارات المحلية من خلال توفير التمويل الكافي، وتقليل التكاليف، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز الاستقرار المالي. ومع ذلك، فأن هذه العلاقة تتأثر أيضاً بالسياسات الاقتصادية العامة، مثل القوانين المنظمة للقطاع المالي، وسياسات الاحتياطي المركزي، والبيئة الاستثمارية الشاملة، التي يمكن أن تعزز أو تُضعف تأثير العمق المالي على الاستثمار (غنيدب، 2023: 51-52).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 796-814
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.39

المبحث الثاني: تحليل واقع العلاقة بين العمق المالي والاستثمار المحلي في العراق خلال المدة (2004 -2022)

أولاً. تحليل واقع مؤشرات العمق المالي والاستثمار المحلي في العراق للمدة (2004-2022):

1. تحليل واقع نسبة الائتمان المحلي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2022): يُظهر الجدول رقم (1) أدناه تطور نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2004-2022)

جدول (1): نسبة الائتمان المحلي (LC) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدة (2004-2022)

السنوات	(LC) مليار دينار	(GDP) مليار دينار	LC/GDP %
2004	620,267	53,235,358.7	1.2
2005	950,287	73533598.6	1.3
2006	1,881,014	95587954.8	2.0
2007	2,387,433	111455813.4	2.1
2008	3,978,301	157026061.6	2.5
2009	4,646,221	130643200.4	3.6
2010	8,527,131	162064565.5	5.3
2011	11,365,371	217327107.4	5.2
2012	14,650,102	254225490.7	5.8
2013	16,947,533	273587529.2	6.2
2014	17,745,141	266332655.1	6.7
2015	18,070,058	194680971.8	9.3
2016	18,180,970	196924141.7	9.2
2017	19,452,293	221665709.5	8.8
2018	20,216,073	268918874.0	7.5
2019	21,042,213	276157867.6	7.6
2020	25,866,652	215661516.5	12.0
2021	29,578,293	304053321.3	9.7
2022	35,016,532	415628494.4	8.4

المصدر: وزارة المالية العراقية التقرير الاقتصادي السنوي (2004-2022).

يتضح من الجدول رقم (1) أن نسبة الائتمان المحلي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق قد شهدت نموًا تدريجيًا خلال المدة (2004-2022)، إذ بدأت قيمة منخفضة جدًا في عام (2004) بواقع (620,267 مليار دينار) من الائتمان المحلي الخاص و(53,235,358.7) مليار دينار من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1.2%)، وارتفعت تدريجيًا إلى أن بلغت ذروتها في عام 2020 بواقع (25,866,652 مليار دينار) من الائتمان المحلي الخاص و(215661516.5) مليار

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 796-814
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.39

دينار بنسبة (12%) وهي اعلى نسبة خلال مدة الدراسة، قبل أن تتراجع نسبيًا في العامين التاليين (2021) بنسبة (9.7%) و(2022) بنسبة (8.4%)، هذا النمو يعكس توسعًا ملحوظًا في حجم التمويل الموجه إلى القطاع الخاص، وارتفاع دور البنوك في تقديم الائتمان.

وفي المدة (2004-2009)، كانت نسب الائتمان المحلي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي متواضعة للغاية، إذ تراوحت بنسبة بين 1.2% و3.6%، هذا يُعزى إلى ضعف البنية التحتية المالية والمصرفية، وتأثر الاقتصاد العراقي بالظروف الأمنية والسياسية، ما أدى إلى تراجع دور القطاع المصرفي في تمويل القطاع الخاص.

بدءًا من عام 2010، نلاحظ تسارعًا في معدلات الائتمان المحلي الخاص، إذ ارتفعت النسبة إلى 5.3%، وواصلت الصعود حتى بلغت نسبة 9.3% في عام (2015). هذا يعكس تحسنًا في دور المصارف العراقية في تقديم التمويل، وتزايد اهتمام الدولة بتنشيط القطاع الخاص، كما يشير إلى تطور في خدمات الإقراض وزيادة ثقة الأفراد والمؤسسات في التعامل مع البنوك.

أما خلال المدة من عام (2016- 2019)، استقرت النسب نسبيًا في حدود 7.5% إلى 9.2%. تعكس هذه المرحلة نضوجًا نسبيًا في القطاع المصرفي، إلا أن التحديات الاقتصادية مثل تراجع أسعار النفط، وعجز الموازنة العامة أثرت على قدرة المصارف على التوسع بشكل أكبر.

الغريب في البيانات أن الائتمان بلغت ذروتها في عام 2020 بنسبة (12%)، رغم كونها سنة انتشار جائحة كورونا. قد يُعزى هذا إلى توجه الحكومة والمؤسسات المصرفية لدعم القطاع الخاص لمواجهة آثار الإغلاق والركود، مما أدى إلى ضخ تمويل أكبر، أو إلى تراجع الناتج المحلي مما أدى إلى تضخم النسبة نسبيًا.

في عامي 2021 و2022، انخفضت نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي إلى 9.7% و8.4% على التوالي. قد يكون السبب هو نمو الناتج المحلي بوتيرة أسرع من نمو الائتمان، أو بسبب تحفظ المصارف في منح القروض في ظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، رغم تحسن أسعار النفط. والشكل رقم (1) الآتي يبين نسبة الائتمان المحلي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلاه وبشكلٍ دقيق.

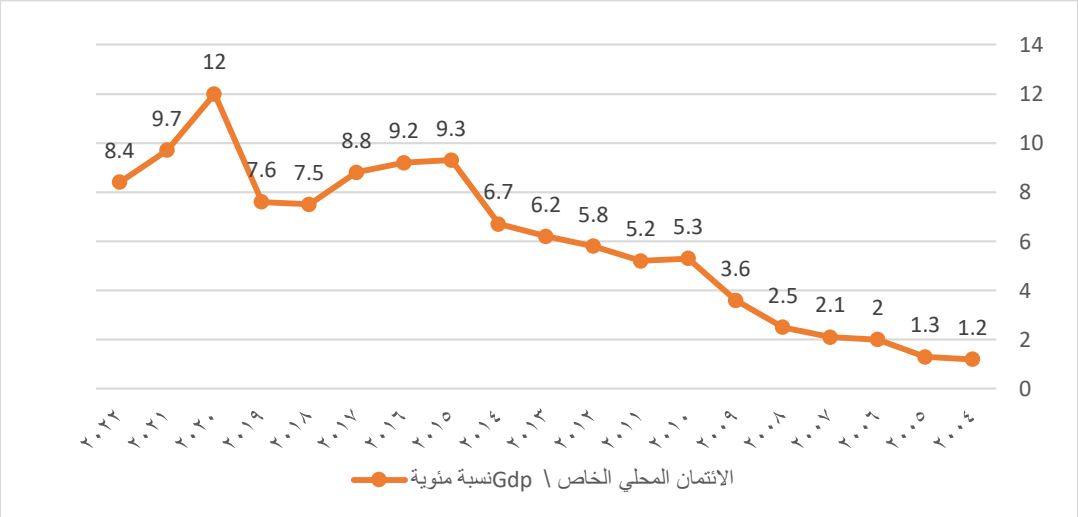

شكل (1): نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004 – 2022)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 796-814
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.39

2. تحليل واقع نسبة السيولة النقدية (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي (Gdp\M2) في العراق للمدة (2004-2022): يُظهر الجدول رقم (2) أدناه واقع نسبة السيولة النقدية (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي (Gdp\M2) في العراق خلال المدة (2004 – 2022)

جدول (2): نسبة السيولة النقدية (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي (Gdp\M2) في العراق للمدة (2004-2022)

السنوات	M2 مليار دينار	GDB مليار دينار	Gdp \ M2 نسبة مئوية
2004	14355914.4	53235358.7	27.0
2005	14888028.4	73533598.6	20.2
2006	19920263.0	95587954.8	20.8
2007	27311731.0	111455813.4	24.5
2008	36929576.0	157026061.6	23.5
2009	46791247.0	130643200.4	35.8
2010	61393052.0	162064565.5	37.9
2011	74098034.0	217327107.4	34.1
2012	77187496.9	254225490.7	30.4
2013	89512076.0	273587529.2	32.7
2014	92988876.0	266332655.1	34.9
2015	84527272.3	194680971.8	43.4
2016	90466369.6	196924141.7	45.9
2017	92857046.6	221665709.5	41.9
2018	95390725.0	268918874.0	35.5
2019	103441131.3	276157867.6	37.5
2020	119906259.9	215661516.5	55.6
2021	139885978.1	304053321.3	46.0
2022	168291371.9	415628494.4	40.5

المصدر: وزارة المالية العراقية التقرير الاقتصادي السنوي (2004-2022).

عرض النقد بمعناه الواسع (M2) يشمل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي فضلا عن الودائع الجارية والادخارية، ويُعد أحد أهم المؤشرات التي تُستخدم لقياس العمق المالي، أي مدى تطور القطاع المالي وقدرته على دعم النشاط الاقتصادي، ارتفاع نسبة M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى زيادة اعتماد الاقتصاد على الموارد المالية المحلية في تمويل النمو (احميد، 2019: 3).

في بداية المدة، كان عرض النقد في العراق لا يزال محدودًا، إذ بلغت M2 قيمة بواقع (14355914.4) مليار دينار والناتج المحلي الإجمالي بواقع (53235358.7) مليار دينار بنسبة (27%) في عام (2004)، وانخفضت قليلاً في (2005 و2006)، ثم عادت للارتفاع لتصل إلى

(23.5%)في عام (2008). هذا يشير إلى ضعف في البنية المصرفية بعد عام (2003)، وعدم استقرار بيئة الأعمال، مما حد من قدرة القطاع المالي على التوسع بشكل كبير.

ابتداءً من عام (2009)، ارتفعت نسبة M2/GDP إلى (35.8%)، ثم واصلت التحسن لتبلغ (32.7 %)في عام (2013). هذا الارتفاع يُظهر توسع الجهاز المصرفي وتحسُّن الثقة في المؤسسات المالية، وزيادة الاعتماد على الوسائل المصرفية في إدارة الأموال.

خلال هذه المدة، حافظت النسبة على استقرار نسبي، إذ تراوحت النسبة بين (34.9%) و(37.5%). يعكس هذا ثباتًا في حجم السيولة النقدية المتوفرة مقارنة بحجم الاقتصاد، إلا أن التحديات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط منذ عام (2014) أثرت على القدرة التمويلية العامة وعلى حجم التداول النقدي.

في عام (2020)، بلغ نسبة M2/GDP أعلى مستوياته عند (55.6 %). ويُعزى ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي بواقع (215661516.5) مليار دينار وتعد أعلى نسبة خلال مدة الدراسة، يرجع السبب نتيجة جائحة كورونا، مع توسع الحكومة والبنك المركزي في ضخ السيولة لتحفيز الاقتصاد ودعم الأسر والمؤسسات المتأثرة.

رغم بقاء النسبة مرتفعة نسبيًا في عام 2021 (46%)، فأنها انخفضت في (2022) إلى (40.5%)، نتيجة لتعافي الناتج المحلي بوتيرة أسرع من نمو عرض النقد. يشير هذا إلى بدء مرحلة من ضبط السيولة وتحسن الإيرادات العامة، خصوصًا مع تحسن أسعار النفط.

تعكس نسبة M2/GDP في العراق تحسنًا تدريجيًا في أداء القطاع المالي، رغم وجود فترات تذبذب بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية، ويُعد وصول النسبة إلى أكثر من (40%) بعد عام (2015) مؤشرًا إيجابيًا على زيادة الشمول المالي وتحسن البيئة المصرفية، إلا أن استمرار هذا التحسن يتطلب تعزيز ثقة الأفراد والمؤسسات بالجهاز المصرفي، وتوسيع أدوات التمويل والاستثمار. والشكل رقم (2) الآتي يبين نسبة السيولة النقدية (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أعلاه وبشكلٍ دقيق.

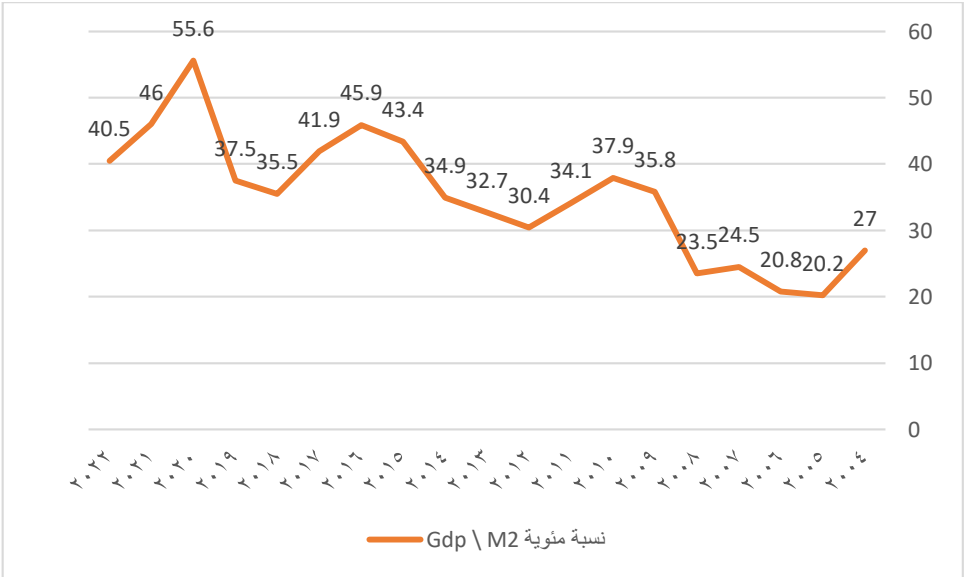

شكل (2): نسبة السيولة النقدية (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي (Gdp\M2) في العراق للمدة (2022-2004)

3. واقع الاستثمار المحلي ومعدل نموه في العراق للمدة (2004-2022): يُظهر الجدول رقم (3) أدناه واقع الاستثمار المحلي ومعدل نموه في العراق خلال المدة (2004-2022)

جدول (3): الاستثمار المحلي (DI) ومعدل نموه في العراق للمدة (2004-2022)

السنة	(DI) مليار دينار	معدل التغير السنوي
2004	2857.8	-
2005	10182.4	256.30
2006	16911.2	66.08
2007	7530.4	-55.47
2008	23240.5	208.62
2009	13471.2	-42.04
2010	26252.8	94.88
2011	28234.9	7.55
2012	41956.4	48.60
2013	63618.1	51.63
2014	55837.4	-12.23
2015	50650.6	-9.29
2016	28703.1	-43.33
2017	32330.3	12.64
2018	38107.2	17.87
2019	54580.0	43.23
2020	16754.9	-69.30
2021	24825.3	48.17
2022	40364.9	62.60

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، التقرير الاقتصادي السنوي (2004-2022).

يعكس الجدول رقم (3) تطور حجم الاستثمار المحلي في العراق خلال المدة (2004-2022)، من حيث القيمة ومعدل النمو السنوي، وهو ما يعكس بدقة حالة الاقتصاد العراقي ومدى تأثره بالعوامل السياسية، والأمنية، والمالية، والاقتصادية الداخلية والخارجية.

في بداية المدة، نلاحظ زيادة قيمة الاستثمار إذ بعد أن كان بواقع (2857.8) مليار دينار عام (2004)، شهد قفزة كبيرة عام (2005) بواقع (10182.4) مليار دينار بمعدل نمو بلغ (256.30%)، واستمرت قيمة الاستثمار بالزيادة في عام (2006) وأصبحت بواقع (16911.2) مليار دينار بمعدل نمو موجب (66.08 %)، وهو ما يمكن تفسيره بانطلاق عملية إعادة الإعمار بعد عام (2003)، وزيادة تدفق الأموال الأجنبية والدعم الدولي، فضلًا عن تحسن نسبي في الاستقرار السياسي.

بعد ذلك، تذبذبت معدلات النمو بشكل واضح، حيث تراجعت قيمة الاستثمار إذ أصبحت بواقع (7530.4) وبمعدل نمو سالب (55.47%) في عام (2007)، نتيجة تفاقم الأوضاع الأمنية والعنف الطائفي الذي شهدته البلاد آنذاك، مما أدى إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن ضخ رؤوس الأموال،

عاد الاستثمار للارتفاع بشكل ملحوظ إذ أصبح بواقع (23240.5) مليار دينار بنسبة نمو بلغت (208.62%) في عام (2008)، ما قد يعزى إلى ارتفاع أسعار النفط عالميًا، وزيادة إيرادات الدولة، وتحسن نسبي في بيئة الأعمال، إلا أن هذه الطفرة لم تستمر، إذ انخفض قيمة الاستثمار وأصبحت بواقع (13471.2) مليار دينار بنسبة (-42.04%) في عام (2009)، ما يعكس هشاشة البنية الاستثمارية واعتماد الاقتصاد بشكل كبير على الريع النفطي، الأمر الذي يجعله عرضة للتقلبات.

في السنوات اللاحقة، وتحديدًا من (2010-2013)، شهد الاستثمار المحلي نمواً مستقراً نسبيًا، بلغ أعلى قيمة له خلال مدى الدراسة بواقع (63618.1) مليار دينار في عام 2013 بمعدل نمو (51.63%)، مستفيدًا من تحسن نسبي في البيئة الاستثمارية، والتوسع في المشاريع الخدمية والبنى التحتية، خاصة مع إقرار موازنات انفجارية في تلك السنوات، إلا أن هذا الاتجاه لم يستمر طويلًا، إذ بدأ التراجع من جديد خلال المدة (2014-2016) إذ أصبح بواقع (55837.4) مليار دينار و(50650.6) مليار دينار و(28703.1) مليار دينار وبمعدل نمو سالب (12.23-) و(9.29-) و(43.33-)على توالي، نتيجة دخول العصابات الارهابية (داعش) إلى العراق، وتدهور الأوضاع الأمنية، وتوجيه الإنفاق نحو المجهود الحربي بدلاً من التنمية وهو ما انعكس في تراجع قيمة الاستثمار.

من عام (2017)وحتى(2019)، استعاد الاستثمار المحلي جزءاً من عافيته تدريجيًا، إذ بعد أن كان بواقع (32330.3)مليار دينار بمعدل نمو(12.64)عام (2017)، ارتفعت بواقع (54580.0) مليار دينار بمعدل نمو (43.23%) في عام(2019)، وهو ما يعكس تحسن الوضع الأمني بعد تحرير المدن من سيطرة داعش، وعودة بعض المشاريع المتوقفة إلا أن صدمة جائحة كورونا في عام (2020) أدت إلى انهيار جديد في الاستثمار المحلي إذ تراجع قيمة وأصبحت بواقع (16754.9) مليار دينار بمعدل نمو سالب (69.30%-)، نتيجة الإغلاق الاقتصادي وتراجع الإيرادات العامة وانخفاض أسعار النفط (تقرير البنك الدولي، التحديات الاقتصادية في العراق ما بعد كورونا، 2021).

مع بداية التعافي العالمي في عامين (2021) و(2022)، عاد الاستثمار المحلي للارتفاع إذ أصبح بواقع (24825.3) مليار دينار و(40364.9) مليار دينار بمعدل نمو بلغت (48.17%) و(62.60%) على التوالي، ما يعكس بداية استعادة الثقة في السوق المحلية، وعودة نسبية للحركة الاقتصادية، خاصة في قطاعات الخدمات والإنشاءات والطاقة (وزارة التخطيط العراقية، التقرير الاقتصادي السنوي، 2022: 45). والشكل رقم (3) الآتي يبين واقع الاستثمار المحلي ومعدل نموه أعلاه وبشكلٍ دقيق.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 796-814
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.39

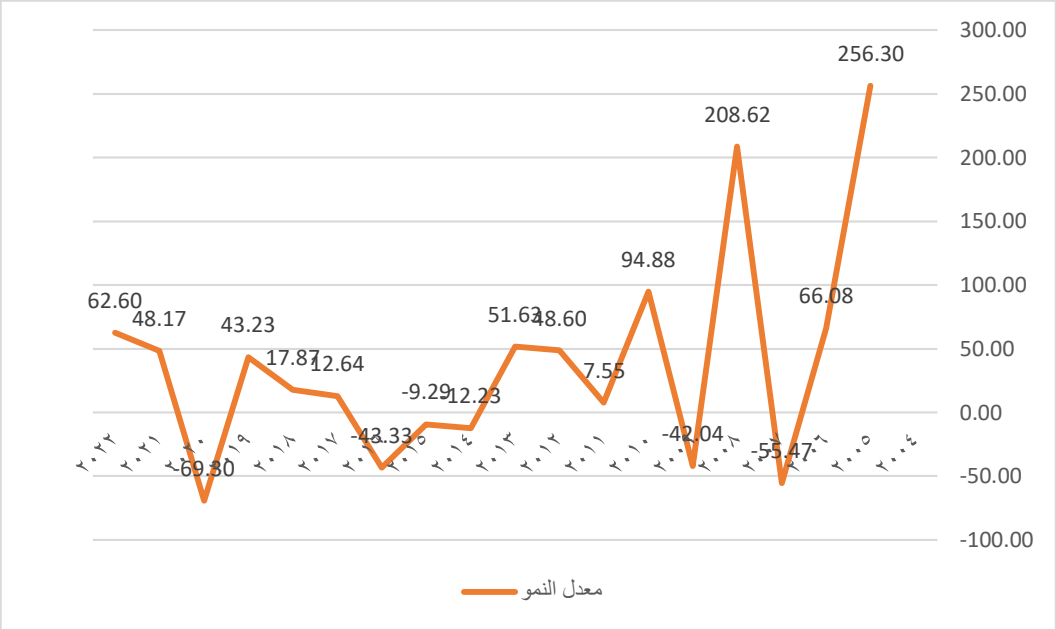

شكل (3): الاستثمار المحلي ومعدل نموه في العراق للمدة (2004-2022)

ثانياً. انعكاس واقع وأهمية العمق المالي على الاستثمار المحلي في العراق للمدة (2004-2022):

يُظهر الجدول رقم (4) أدناه انعكاس واقع وأهمية العمق المالي على الاستثمار المحلي في العراق خلال المدة (2004-2022)

جدول (4): انعكاس واقع وأهمية العمق المالي على الاستثمار المحلي في العراق للمدة (2004-2022)

السنوات	الائتمان المحلي \ GDB نسبة مئوية	GDB \ M2 نسبة مئوية	معدل التغيير السنوي
2004	1.2	27.0	-
2005	1.3	20.2	256.30
2006	2.0	20.8	66.08
2007	2.1	24.5	-55.47
2008	2.5	23.5	208.62
2009	3.6	35.8	-42.04
2010	5.3	37.9	94.88
2011	5.2	34.1	7.55
2012	5.8	30.4	48.60
2013	6.2	32.7	51.63
2014	6.7	34.9	-12.23
2015	9.3	43.4	-9.29
2016	9.2	45.9	-43.33
2017	8.8	41.9	12.64

السنوات	الائتمان المحلي \ GDB نسبة مئوية	GDB \ M2 نسبة مئوية	معدل التغيير السنوي
2018	7.5	35.5	17.87
2019	7.6	37.5	43.23
2020	12.0	55.6	-69.30
2021	9.7	46.0	48.17
2022	8.4	40.5	62.60

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة.

تشير نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مدى توفر التمويل عبر القنوات المصرفية والمالية. بدايةً، كانت النسبة منخفضة جدًا (1.2% في 2004)، ما يدل على ضعف قدرة الجهاز المصرفي على دعم النشاط الاقتصادي. مع مرور الوقت، ارتفعت تدريجيًا لتبلغ ذروتها في (2020) بنسبة (12%)، ثم تراجعت إلى (8.4%) في (2022).

رغم تحسن هذا المؤشر نسبيًا، إلا أن أثره على معدل نمو الاستثمار المحلي لم يكن متناسبًا؛ فالنمو الاستثماري واصل التراجع من (10%) في (2005) إلى (3.7%) في (2022). وهذا يعكس أن التمويل المصرفي لم يكن كافيًا أو موجهًا بكفاءة لدعم الاستثمار، وإن هناك فجوة بين التوسع الائتماني والتوظيف الفعلي له في مشاريع إنتاجية. النسبة بين الناتج المحلي الإجمالي وM2 تُستخدم لقياس السيولة المتاحة في الاقتصاد، يلاحظ تقلبات كبيرة في هذه النسبة، حيث انخفضت في (2005) إلى (20.2%) ثم ارتفعت تدريجيًا لتصل إلى ذروتها في (2020) (55.6%)، ما يشير إلى توفر سيولة عالية في السوق.

لكن هذه السيولة لم تنعكس مباشرة على تحفيز النمو الاستثماري، ففي الوقت الذي وصلت فيه السيولة إلى أعلى مستوياتها عام (2020)، كان معدل النمو الاستثماري قد تراجع إلى (4%) فقط. يمكن تفسير ذلك بأن القسم الأكبر من عرض النقد كان يذهب للاستهلاك أو الاكتناز، وليس للاستثمار، نتيجة ضعف البيئة الاستثمارية وثقة القطاع الخاص، رغم تحسن مؤشرات العمق المالي (ارتفاع نسب الائتمان ومضاعفة عرض النقد)، فأن معدل نمو الاستثمار ظل في تراجع مستمر، مما يدل على خلل هيكلي في توجيه الموارد النقدية والمالية فغياب السياسات التحفيزية للاستثمار، وضعف الشفافية القانونية، والمخاطر الأمنية والسياسية كلها عوامل حدّت من فاعلية القطاع المالي في دعم النمو.

وبالتالي رغم وجود بعض العلاقات مطابقة للنظرية الاقتصادية في تحليلنا أعلاه، إلا أن واقع الاقتصاد العراقي يدل أن زيادة السيولة أو التوسع في الإقراض لا يؤدي بالضرورة إلى نمو استثماري، ما لم يكن هناك إصلاحات اقتصادية وهيكلية تضمن توجيه هذه الموارد نحو قطاعات إنتاجية مستدامة.

والشكل رقم (4) الآتي يوضح تحليلنا أعلاه لواقع العمق المالي على الاستثمار المحلي في العراق وبشكلٍ دقيق

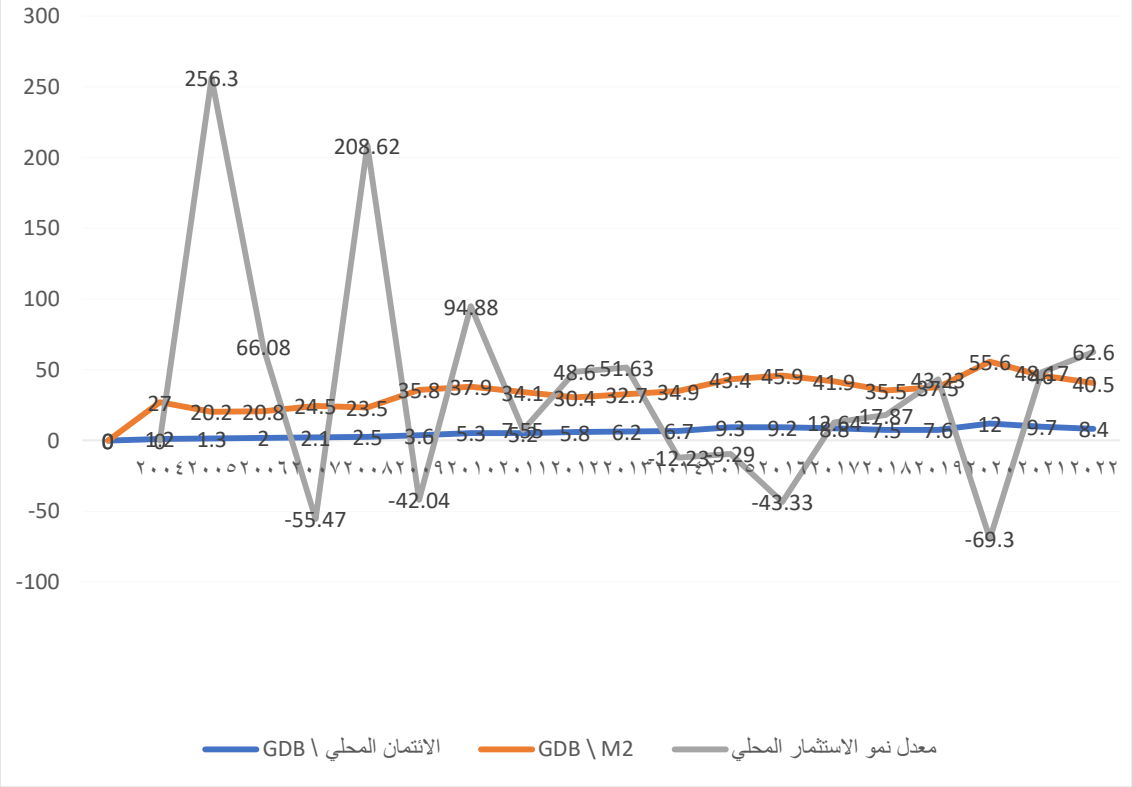

شكل (4): انعكاس واقع وأهمية العمق المالي على الاستثمار المحلي في العراق للمدة (2004 -2022)

أولاً. الاستنتاجات:

1. أظهرت الدراسة أن مؤشرات العمق المالي في العراق شهدت تذبذبًا واضحًا خلال المدة (2004–2022)، إذ اتسمت بعض السنوات بارتفاع في حجم الائتمان الممنوح والودائع المصرفية، بينما تراجعت في سنوات أخرى بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية، مما يعكس هشاشة النظام المالي في مواجهة الصدمات.
2. بيّنت النتائج أن الاستثمار المحلي تأثر بدرجة كبيرة بتقلبات البيئة الاقتصادية العامة، وبخاصة أسعار النفط التي تمثل المصدر الرئيس للإيرادات العامة، الأمر الذي جعل الاستثمار المحلي أكثر ارتباطًا بدورة الإيرادات النفطية وأقل ارتباطًا بقدرة الجهاز المالي على تعبئة المدخرات وتوجيهها.
3. كشفت الدراسة عن ضعف العلاقة التكاملية بين تطورات العمق المالي وتوجهات الاستثمار المحلي، إذ لم تنعكس زيادة بعض مؤشرات العمق المالي بشكل فعّال على تنشيط الاستثمار المحلي، مما يدل على وجود فجوة في قدرة النظام المالي على تحويل الموارد المالية إلى استثمارات إنتاجية.
4. أظهرت البيانات أن الجهاز المصرفي في العراق ظل يعتمد بدرجة أساسية على النشاطات التقليدية (مثل تمويل التجارة وخدمات الصرف) أكثر من اعتماده على تمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، وهو ما قلّل من مساهمته الفعلية في تحفيز الاستثمار المحلي.
5. خلصت الدراسة إلى أن ضعف البيئة المؤسسية وغياب الاستقرار السياسي والأمني أثّرا سلبًا في فعالية العمق المالي على الاستثمار المحلي، مما يتطلب تعزيز الثقة بالقطاع المالي وتطوير التشريعات والسياسات الاقتصادية لزيادة كفاءة توظيف الموارد في مشاريع استثمارية منتجة

ثانياً. التوصيات:

1. توصي الدراسة بضرورة تعزيز استقرار الجهاز المالي في العراق من خلال سياسات نقدية ومالية أكثر فاعلية، تضمن تقليل حدة التذبذبات في مؤشرات العمق المالي، والعمل على زيادة مرونة النظام المالي في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية.
2. ينبغي العمل على تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد المفرط على العوائد النفطية، وذلك عبر تشجيع القطاعات الإنتاجية غير النفطية، مما يعزز من استدامة الاستثمار المحلي ويقلل من ارتباطه بتقلبات أسعار النفط العالمية.
3. توصي الدراسة بزيادة التكامل بين القطاع المالي والنشاط الاستثماري عبر تطوير أدوات مالية حديثة، وتوسيع نطاق التمويل المصرفي ليشمل المشاريع الإنتاجية طويلة الأجل، بما يسهم في تحويل الموارد المالية إلى استثمارات حقيقية تدعم النمو الاقتصادي.
4. من المهم إعادة هيكلة الجهاز المصرفي العراقي وتطوير خدماته بما يتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية، مع التركيز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركًا رئيسيًا للاستثمار المحلي والتنمية المستدامة.
5. توصي الدراسة بضرورة تحسين البيئة المؤسسية وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني، وتفعيل الأطر التشريعية والتنظيمية التي تزيد من ثقة المستثمرين بالجهاز المالي، بما يضمن توجيه المدخرات الوطنية نحو استثمارات منتجة ترفع من كفاءة الاقتصاد الوطني.

المصادر

1. احمد، أسماء احمد عزيز والنعيمي، زهراء احمد، (2022)، إثر العمق المالي في تعزيز الشمول المالي في بعض البلدان العربية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 18، العدد 57، العراق.
2. احمد، دريد محمد، (2015)، الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
3. جاسم، عبير محمد ومستور، سهيلة عبدالزهرة وسلمان، سارة عبدالرضا، 2021، محددات الاستثمار المحلي في العراق ومتطلبات الإصلاح، الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 8، العراق.
4. الحبيب، شيباني محمد وعصام، بلمداني، (2022)، الاستثمار في أسواق الأوراق المالية ودورها في جذب الاستثمار المحلي (دراسة حالة بورصة الجزائر خلال الفترة 2017-2021)، رسالة ماجستير، كلية العلوم والاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.
5. الخفاجي، محمد جاسم محمد والسبعاوي، عبد الله خضر عبطان، (2023)، إثر العمق المالي في معالجة التضخم العراق انموذجا للفترة (2001-2020)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، الجلد 19، العراق.
6. خلف، عمار حمد ورشيد، عقيل محمد، (2017)، دور المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الخاصة في زيادة العمق المالي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 100، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
7. رمضان، زياد، (2007)، مبادى الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، الأردن.

8. الزين، منصوري، (2013)، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
9. الشرع، عقيل شاكر عبد ومحمد، مصطفى خليل، (2022)، دور خطابات الضمان في تمويل الاستثمار المحلي في العراق دراسة تحليلية للمدة (2004- 2018)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العدد 64، العراق.
10. طرشي محمد وترقو، محمد وبوفليح، نبيل، (2019)، أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة، (1995-2015)، الجزائر.
11. طرشي، محمد ونبيل بوفليح، (2017)، دراسة مؤشرات العمق المالي في الجزائر في ظل الإصلاحات النقدية والمالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 24، العدد 3، الجزائر.
12. عبدالله، محمد جاسم محمد وعبطان، عبدالله خضر، (2022)، قياس وتحليل اثر العمق المالي في معدلات التضخم-مصر نموذجا للفترة (1990-2020)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 18، العدد59، العراق.
13. العبيدي، ليث سامي، (2020)، اتجاهات مؤشرات العمق المالي لعينة من الدول العربية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
14. غنيدب، جواد كاظم، (2023)، تحليل العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية على الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2020)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
15. الزهاري، زواويد وليلى، أولاد إبراهيم، (2024)، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على العمق المالي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2010-2023، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، المجلد 30، العدد 5، اليمن.
16. مقصود، سرى موفق جعفر، 2019، أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
17. وزارة المالية العراقية، التقرير الاقتصادي السنوي، (2004-2022)